



ابن يسعون وآراؤه النحوية والصرفية في كتاب التذييل والتكميل وموقف أبي حيان منها (دراسة استقرائية تحليلية)

فؤاد الطاهر أحمد أبوبكر

جامعة طرابلس - كلية العلوم الشرعية - تاجوراء

f.aboubakr@uot.edu.ly

<https://orcid.org/0009-0008-1407-6096>

*Ibn Yas'ūn: His Grammatical and Morphological Views in *al-Tadhīl wa-
al-Takmīl* and Abū Ḥayyān's Stance Toward Them*

An Inductive and Analytical Study

Fu'ād al-Ṭāhir Aḥmad Abū Bakr

University of Tripoli – Faculty of Sharia Sciences – Tājūrā

Received: 05/9/2026 Revised: 15/9/2026 Accepted: 05/10/2026 Publication: 15/10/2026

ملخص البحث

اهتم هذا البحث بدراسة شخصية ابن يسعون من حيث اسمه، ونسبه، ومشايخه، وتلاميذه، ومكانته العلمية، ووفاته. وعني بجمع آرائه النحوية التي ذكرها أبو حيان في كتابه (التذييل والتكميل)، مع عرض آراء العلماء في كل مسألة وتحليلها، وترجيح ما ظهر رجحانه. وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع. ومما خلص إليه البحث أن آراء ابن يسعون النحوية في (التذييل والتكميل) بلغت عشرة آراء، سكت أبو حيان عن أربعة منها، واعترض على ستة؛ ويعود هذا النقل القليل إلى ندرة مصنفات ابن يسعون. كما كشف البحث عن تبعية ابن يسعون لأبي علي الفارسي في جل آرائه التي نقلها عنه أبو حيان. الكلمات المفتاحية: ابن يسعون - النحوية - الصرفية - كتاب - التذييل والتكميل - أبي حيان.

Research Summary This study focuses on Ibn Yasa'un, examining his name, lineage, teachers students, scholarly standing, and death. It compiles his grammatical opinions as cited by Abu Hayyan in his book Al-Tadhiyil wa al-Takmil, while presenting and analyzing the views of scholars on each issue and determining the most plausible view. The study consists of an introduction, a preface two chapters, a conclusion, and a list of sources and references. Among the study's conclusions is that Ibn Yasa'un's grammatical opinions in Al-Tadhiyil wa al-Takmil numbered ten Abu Hayyan remained silent on four of them and objected to six; this limited transmission is due to the scarcity of Ibn Yasa'un's works. The study also revealed that Ibn Yasa'un followed Abu Ali al-Farsi in most of the views that Abu Hayyan transmitted from him Translated with DeepL.com (free version).

المقدمة

الحمد لله الذي أجرى العربية على السنة الأعاجم من العلماء، فصاروا بها عربا فصحاء، حتى استنبطوا القواعد من مظانها، وأبرزوا المعاني من كنائنها، فجزاهم الله عنها خير الجزاء والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الفصحاء، وعلى آله وصحبه النجباء، والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين والجزاء. أما بعد: فإن علماء الأندلس وإن فاتهم فضل تقعيد القواعد والاستشهاد عليها، فإنه لم يفتهم أن وضعوا المتون النثرية والأراجيز الشعرية التي سهلت حفظها، ودعت العلماء إلى حفظها وشرح شواهدا، وتبسيط قواعدها والإدلاء بأرائهم فيها.

وكان من أولئك العلماء العالمان الجليلان (ابن يسعون) و(أبو حيان)، أما أبو حيان فقد ذاع صيته، وانتشر اسمه في أصقاع الأرض، فبلغت به الشهرة مبلغها؛ بما ألفه من مؤلفات، وما شرحه من شروح، كان من أجلها كتاب (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل) الذي يعد موسوعة في النحو العربي؛ لما فيه من القضايا اللغوية والقواعد النحوية، والاستشهاد عليها وذكر آراء العلماء فيها ومناقشتها، وبيان رأيه فيها،

وكان ابن يسعون ممن نقل آراءهم أبو حيان، وبين رأيه فيها، إما بردها والاعتراض عليها، أو قبولها والسكوت عنها.

ولما كانت هذه الآراء لعالم علامة، شهد له أصحاب الصنعة بعلو كعبه فيها، ولم يكن معروفاً عند كثير من طلاب العلم المتأخرين، لا سيما من هم في عصرنا اليوم؛ رأيت أن تكون دراستي لهذه الآراء والتعريف بصاحبها، وبيان موقف أبي حيان منها، دون التعريف بصاحب كتاب (التذييل والتكميل)؛ لشهرته أولاً، ولتقييد المجالات والدوريات للبحوث بعدد صفحات معين ثانياً وزاد من عزيمتي أن هذه الآراء لم تدرس في هذا الكتاب من قبل فيما علمت، وبعد طول نظر رأيت أن تكون الدراسة تحت عنوان:

(ابن يسعون وآراؤه النحوية في كتاب التذييل والتكميل وموقف أبي حيان منها)
(دراسة استقرائية تحليلية)

أسباب اختيار الموضوع:

1 - التعريف بابن يسعون، وبمكانته العلمية.

2- معرفه آرائه النحوية والصرفية

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في الآتي:

من هو ابن يسعون؟ وما آراؤه التي نقلها عنه أبو حيان؟ وما موقفه منها؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس علماً من أعلام الأندلس اللغويين، ومن علمائها المبرزين وآرائه النحوية والصرفية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن أسئلة إشكاليات البحث.

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث قامت بتتبع آراء ابن يسعون النحوية في كتاب التذييل والتكميل وحصرها، ثم تحليلها ومناقشتها لمعرفة الأصوب من الصواب فيها.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: بينت في المقدمة أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وإشكالياته، وهدفه.

التمهيد: عرفت فيه بابن يسعون وبمكانته العلمية، وأهمية كتابه المصباح لما أعتَم من شاهد الإيضاح.

المبحث الأول - آراؤه التي اعترض عليها أبو حيان، وجاء في ستة مطالب:

المطلب الأول - وقوع ضمير المثنى موقع المفرد

المطلب الثاني - اقتران ها التنبيه، وكاف الخطاب باسم الإشارة (تي)

المطلب الثالث - السبب في استعمال (عسى) جامدة

المطلب الرابع - إعراب الاسم المجرور باللام بعد اسم لا النافية للجنس

المطلب الخامس - المستثنى المنقطع بـ (إلا)

المطلب السادس - اشتقاق كائن

المبحث الثاني - آراؤه التي سكت عنها أبو حيان، وجاء في أربعة مطالب:

المطلب الأول - حذف خبر ليت وجوبا في (ليت شعري)

المطلب الثاني - المحذوف من لا سيما مخففة الياء

المطلب الثالث - مراعاة المحل في الإتيان

المطلب الرابع - دلالة (ما) المتصلة بـ (رب)

الخاتمة: ذكرت فيها ثمرة ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات

التمهيد

أولا - ترجمة موجزة لابن يسعون:

أ - اسمه ونسبه ونشأته: أما اسمه ونسبه فهو يوسف بن عبد الملك بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن بن يسعون التجيبي الأندلسي المريي النحوي المعروف بالشنشي¹ من تاجلة، وقيل: من مرجانة، ويكنى بأبي الحجاج، وابن يسعون، ويعرف بالشنشي، أصله من تاجلة، وقيل من برشانة²، ولم تدون له كتب التراجم التي قرأت سيرته فيها تاريخ ميلاده، إلا أن عبد الله الحسيني هلال رجح أن تكون ولادته في العقد السابع من القرن الخامس الهجري³.

وأما نشأته فقد عاش ابن يسعون طفولته في تاجلة، ثم رحل إلى مدينة بطليوس يطلب العلم فأخذ فيها عن ابن السيد، ثم رحل إلى قرطبة، ومن علمائها الذين أخذ عنهم العلم أبو علي الغساني ثم رحل إلى مريّة وهناك أكمل تعليمه، وجلس لإقرائه إلى أن وافته المنية⁴.

ج - شيوخه: لقد أسهم تنقل ابن يسعون بين مدن الأندلس؛ طلباً للعلم في كثرة شيوخه، الذين تتلمذ على أيديهم، وبما أن المقام لا يتسع لذكرهم جميعاً، اقتصرنا على ذكر بعضٍ منهم وهم:

- 1 - أبوبكر، خازم بن محمد بن خازم القرطبي ت (496هـ)⁵.
- 2 - ابن الطلاع، محمد بن فرج مولى محمد بن يحيى البكري ويكنى بأبي عبد الله ت (497هـ)⁶.
- 3 - أبو علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني ت (498هـ)⁷.
- 4 - أبو الحسن، علي بن خلف بن ذي النون، بن أحمد العيسى الأندلسي، الإشبيلي، ثم القرطبي ت 499هـ⁸.
- 5 - ابن الفرضي، يحيى بن عبد الله بن محمد ويكنى أبا بكر، أخذ عنه ابن يسعون ولازمه ثلاث سنوات، توفي بعد سنة 500هـ⁹.
- 6 - ابن الحناط، عبد القادر بن محمد الصديقي القيرواني، ويكنى أبا محمد ت (507هـ)¹⁰.
- 7 - أبو الحسين، سراج بن عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج القرطبي، ت (508هـ)¹¹.
- 8 - ابن سكرة، الحسين بن محمد بن فيرة بن حيون، بن سكرة الأندلسي السرقسطي، ويكنى أبا علي ت (514هـ)¹².

- 9 - البطلبوسي، عبد الله بن محمد بن السيد البطلبوسي، يكنى أبا محمد ت (521هـ)¹³.
- 10 - أبو عبد الله، مالك بن يحيى بن وهيب بن أحمد بن عامر بن أيمن بن سعد الأزدي الإشبيلي ت (525هـ)¹⁴.
- د - تلاميذه: لقد تتلمذ على يدي ابن يسعون طلاب كثراً ذكرنا منهم:
- 1 - التدمري، أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله مروي، ويكنى أبا العباس ت (555هـ)¹⁵.
- 2 - أبو مروان، عبد الملك بن أحمد بن أبي يدّاس الصنهاجي يكنى أبا مروان ت 560هـ¹⁶.
- 3 - ابن هاني العمري، عليم بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي القاسم بن خلف بن هاني العمري، يكنى أبا أحمد وأبا الحسن ت (564هـ)¹⁷.
- 4 - ابن الأصيل، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن أبي العيش اللخمي، يكنى أبا عبد الله ت (566هـ) وقيل (567هـ)¹⁸.
- 5 - الشمنطي، عبد الرحيم بن عبد الجبار بن يوسف بن عبد الرحيم بن أحمد التجيبي، ويكنى أبا محمد ت (570هـ)¹⁹.

- 6 - التجيبي، عبد الحق بن الحسن بن عبد الله بن علي بن يسعون التجيبي، يكنى أبا محمد ت (580هـ)²⁰.
- 7 - الحجري المغربي، عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد بن محمد بن ذي النون الحجري، ويكنى أبا محمد ت 591هـ²¹.
- 8 - الحميري الكتامي، محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن زكرياء بن عبد الله بن إبراهيم بن حسن بن الحميري الكتامي، ويكنى أبا بكر وأبا عبد الله ت 604هـ²².
- 9 - ابن بالغ الهاشمي، محمد بن خلف بن إبراهيم بن عبادة بن بالغ الهاشمي، ويكنى أبا عبد الله وأبا بكر ت (611هـ)²³.
- 10 - أبو الحسين، محمد بن أحمد بن جبير بن محمد بن جبير بن سعيد بن جبير بن سعيد بن جبير بن جبير بن محمد بن جبير بن مروان بن عبد السلام بن مروان بن عبد السلام بن جبير الكناني²⁴.

ثانياً - مكانته العلمية:

تتجلى مكانة ابن يسعون العلمية في غزارة علمه وتنوع ثقافته، اللذين شهد له بها العلماء، فقد كان أدبياً ونحوياً وفقهياً ومحدثاً، جلس في ألمرية للإقراء والتعليم إلى أن توفي²⁵، كما تتجلى مكانته في تتبع آراء من سبقه من العلماء وبيان الراجح من المرجوح منها، بالحجة والدليل، من ذلك تتبعه للأعلم حيث قال: "وقد أساء الحجاج الأعلم في اختياره ارتفاع (خولان) هاهنا بالابتداء، وأن تكون الفاء وما بعدها خبره؛ لأن الكلام في معنى الأمر، ولا يمتنع دخول الفاء في الرفع عنده كما لا يمتنع في قولك: زيد فاضربه، قال أبو الحجاج ابن يسعون: وهو عندي فاسد لأنه في الأمر ينتصب بفعل مضمر"²⁶ وتظهر مكانته أيضاً في كتابه (المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح) بما فيه من علم جم، ومهارة لغوية، وملكة نقدية، جعلت مصنفه ذا قيمة علمية في النحو واللغة، وعالماً بارزاً في عصره، فنال بذلك ثناء العلماء عليه، وممن أثنى عليه ابن الزبير الذي قال فيه "من جلة العلماء، وعلية الأدباء، ألف كتاباً سماه بـ (المصباح لما انبهم من شواهد الإيضاح)، وهو كتاب مفيد على طول فيه، وألف غيره، وكان عريقاً في اللغة والأدب متقدماً في وقته في إقراء ذلك، والمعرفة به وبعلم العربية، مع مشاركة في غير ذلك"²⁷.

ثالثاً - مصنفاته:

مصنفات ابن يسعون ليست كثيرة؛ لانشغاله بالتدريس والإقراء والقضاء في المرية، ولم يطبع منها إلا كتاب (المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح)، الذي لم تذكر له كتب التراجم غيره، وقد ذكر له البغدادي في كتابه

(شرح أبيات المغني) كتابا بعنوان: (شرح أبيات الجمل) 28، كما ذكر له محمد بن حمود الدعجاني ثلاثة كتب 29 هي: (شرح بيوت الكتاب) و(شرح ديوان امرئ القيس) و(شرح ديوان النابغة).
رابعاً - وفاته:

لم يتفق أصحاب التراجم والطبقات على سنة وفاته فقيل: توفي سنة (540هـ) 30، وقيل: سنة (542هـ) 31، وقيل لا يزال على قيد الحياة سنة 542هـ 32.

خامساً - أهمية كتابه (المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح):

يستمد كتاب المصباح قيمته العلمية وأهميته من كتاب (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي وما فيه من ظواهر لغوية وشواهد نحوية، استدلل بها أبو علي الفارسي على ما جاء به في كتابه، بأسلوب مختصر، وعبارات وجيزة سهلة، جعلت بعض العلماء يتلقفونه بين شارح لمثته، وشارح لشواهد، منهم ابن يسعون الذي خصص شرحه لشواهد؛ ليميط عنها لثام الغموض، ويزيل ما شابها من إبهام ويوصل ما انبثر منها؛ بهذا المصباح الذي وضعه، وقد تجلّت قيمة هذا المصنّف في ثناء العلماء عليه؛ إذ وصفه الذهبي بأنه: "كتاب مفيد دال على تبحر ابن يسعون في النحو وإمامته فيه" 33 ليكون المصباح بحق عمدة للشرح من بعده، وموسوعةً حفظت لنا من عيون التراث النحوي ما كان يُخشى ضياعه.

كما اهتم فيه بالتعليل للقواعد النحوية والصرفية، وتفسير الظواهر اللغوية، وبسط الآراء النحوية، وبيان وجه القوة والضعف فيها، وتأويل ما ظاهره يتعارض مع بعض القواعد اللغوية والنحوية، وتزداد أهميته بكونه أحد الشروح الأولى على شواهد الإيضاح، الأمر الذي جلب أنظار العلماء إليه، وتعويل من شرح شواهد الإيضاح من بعده عليه، مثل: ابن بري في كتابه (شرح شواهد الإيضاح) والقيسي في كتابه (إيضاح شواهد الإيضاح) وابن عصفور في كتابه (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح).

المبحث الأول - آراؤه التي اعترض عليها أبو حيان:

المطلب الأول - وقوع ضمير المثنى موقع المفرد:

هناك استعمالات في لغة العرب استوقفت بعض النحاة، ودعتهم للتأمل فيها، ومن ثم إصدار حكمهم عليها، ومن هذه الاستعمالات وقوع كل من المفرد والمثنى والجمع بعضها مكان بعض، والمعنى المراد متعلق بالمناب عنه، فيقال: عيناه حسنة، وعينه حسنتان، والمراد عينه حسنة، وعينه حسنتان، وحكى الأخفش عن العرب قولهم: ديناركم مختلفة 34، والمراد دنانيركم، وحكى يونس عنهم أيضاً: ضع رجالهما وغلماهما 35، وهم يريون رحليهما وغلمايهما، ويكثر معاقبة الجمع للمثنى في لغة العرب حتى إن سيبويه قد خصص له باباً في الكتاب سماه (باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع) 36 وما يعيننا من هذه الاستعمالات في هذا البحث وقوع أفعلا موقع أفعال، أو وقوع ضمير المثنى موقع ضمير الواحد الذي أقره جماعة من النحاة، فقد جاء في التذيل والتكميل نقلاً عن التسهيل لابن مالك: "وقد يقع أفعلا ونحوه موقع أفعال ونحوه" 37، ومن أجازته اشترط له دلالة على الأمر أو الاستقبال، لإفادة التوكيد، والإشعار بإرادة التكرار، ومما استدلوا به قول الحجاج: "يا حرسى اضربا عنقه" وقول الشاعر 38:

فإن تزجراني يابن عفان أزدرج ... وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعا

وممن قال به ابن جني مستدلاً عليه بقول امرئ القيس 39:

فقا نبيك من ذكرى حبيبٍ ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فالخطاب عنده للواحد، وقد وقعت ألف الاثنين موقعه؛ لإفادة التوكيد، وهذا ما أقره أبو عثمان المازني حيث قال: "أصل قفا: قف قف، وفي كل واحد من الفعلين ضمير، فحذف الفعل الواحد، وبقي الفاعل، فتثنيته، فقلت: قفا" 40. ونسب أبو حيان 41 لابن يسعون أنه تبع ابن جني فيما ذهب إليه، واستشهد على صحة أن امرأ القيس خاطب الاثنين وأراد الواحد في البيت السابق بقوله بعد أبيات:

أحار ترى بزقاً أريك ومبضه ... كلعع اليتيم في حبي مكأل 42

فامرؤ القيس عدل عن خطاب الاثنين في قوله: (قفا) إلى خطاب الواحد في هذا البيت وسياق الحديث واحد. غير أن ما ذهب إليه ابن يسعون ومن تبعهم من النحاة لم يقبله أبو حيان فاعترض عليه؛ لما فيه من هدم للقواعد وإثبات لأحكام بأشياء تحتمل التأويل حسب اعتقاده 43، ومن التأويلات التي أول بها ما احتج به من سماع، في (اضربا) أنها نون مخففة من الثقيلة قلبت ألفاً عند الوقف كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ العلق 15، وعليه حمل قول امرئ القيس (قفا)، وأما قوله: إن تزجراني يا بن عفان، فحمل على الجواز؛ لأن في لغة العرب يجوز أن يكون الخطاب لاثنتين والنداء لواحد 44.

وأرى أن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن جني وابن يسعون وابن مالك، ومن تبعهم لكثرة شواهد في لغة العرب؛ التي جعل منها قوله تعالى: ﴿لَقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ ق 24 بناء على أن الخطاب للملك الواحد الموكل بالعبد؛ ولأن الحمل على الظاهر ما لم يتعارض مع قواعد اللغة مقدم على التأويل المتكلف.

المطلب الثاني - اقتران هاء التنبيه وكاف الخطاب باسم الإشارة تي:

للإشارة إلى المفردة المؤنثة القريبة استعملت العرب عشرة أسماء يشار بها إليها، وهذه الأسماء (تي) بتاء مكسورة فياء ساكنة، (وتا) بتاء قالف (وته) بتاء مكسورة فهاء ساكنة (وذي) بزال مكسورة فياء ساكنة، (وذه) بزال مكسورة

فهاء ساكنة، وتكسر الهاءان من (ته) و(ذه) «باحتلاس» والمراد به عدم الإشباع وإشباع فيتولد ياء ساكنة بعد كسرة الهاء، إضافة إلى اسم الإشارة (ذات)⁴⁵.

ويكثر اقتران هاء التنبيه بهذه الأسماء الأمر الذي جعل ابن يسعون لا يُجَوِّز استعمال اسم الإشارة (تي) من غير اتصاله بهاء وكاف الخطاب، فعلى رأيه يجب أن تقول: هاتيك⁴⁶، وهو ما جعل أبا حيان يعترض عليه حيث قال: "وزعم ابن يسعون أن "تي" في المؤنث لا تستعمل إلا بـ "ها" في أولها، وبالكاف في آخرها"⁴⁷، ووصف رأيه في ارتشافه بأنه ليس بصحيح⁴⁸.

ومعنى هذا أن (تي) عند ابن يسعون لا تستعمل للإشارة إلى القريب، واعتراض أبي حيان الذي يجيز استعمالها متصلة بالهاء أو الكاف، يؤيده السماع الذي منه قول الرسول - ﷺ - إشارة إلى عائشة - رضي الله عنها - عندما كان يدخل عليها في حادثة الإفك "كيف تيكُم؟"⁴⁹ وقول الشاعر⁵⁰:

وَتَبَأْتُمَانِي إِنَّمَا الْمَوْتُ بِالْفُرَى ... فَكَيْفَ وَهَاتِي هَضْبَةً وَكَيْثِبُ

فهذان الشاهدان وغيرهما ينقضان مذهب ابن يسعون

وإن لم يستحسن هذه اللغة بعض اللغويين الذين منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ففي باب اللفيف من التاء، ذكر أن تا وته لغتان، ثم قال: "وعلى هاتين اللغتين قالوا: تيك وتلك وتالك كما قالوا: ذلك وهي أفصح اللغات"⁵¹، لكن ما ورد من قول الرسول - ﷺ - في حادثة الإفك "كيف تيكُم؟" يجعل استعمال الاسم مقترنا بالكاف لغة حسنة، وبناء على ما تقدم فإن رأي أبي حيان هو الأصح لثبوته في السماع، وتنوع وجوه الاستعمال في كلام العرب.

المطلب الثالث - السبب في استعمال عسى جامدة؟:

من المسائل المتفق عليها بين النحويين مسألة استعمال عسى الدالة على الرجاء أو الإشفاق، العاملة عمل كان بصيغة الماضي، إذ لم يسمع من العرب أنهم استعملوا مضارع يعسى، ولا أمره اعس، وإن كان القياس يجيزه، يقول ابن ولاد: "وقالوا: عسى، فجاءوا بالماضي، ولم يقولوا: يعسى فيأتوا بالمستقبل، فتنكبنا إذ تنكبوه"⁵²، ثم اختلفوا بعد ذلك في سبب جموده هذا، فذهب ابن جني إلى أن السبب في خروج عسى عن بابها وهو (التصرف)، إرادة المبالغة في القرب⁵³، وذهب الرضي إلى أن السبب يكمن في تضمن (عسى) معنى الحرفية، فهي تشبه لعل عنده⁵⁴، كما ذهب ابن عصفور إلى أن ذلك يرجع إلى دلالة عسى الزمانية، حيث لا يكون معناها إلا ماضيا؛ لأن الإخبار عن الرجاء لا يتأتى إلا به⁵⁵.

أما الشلوبين وابن يسعون فاتفقا على أن الاستغناء سبب عدم تصرف عسى، ثم اختلفا في تحديد جهة هذا الاستغناء، فذهب الشلوبين إلى أن العرب استغنوا بمضارع (قرب وقارب) عن مضارع (عسى)، كما استغنوا بترك عن (وذر) و(ودع)، وذهب ابن يسعون إلى أن العرب استغنوا بوجوب مجيء خبرها فعلا مضارعا، الذي يخلصها للاستقبال، عن أن يكون لها مضارع من جنسها؛ لإفادتها التراخي، ثم زاد سببا آخر وهو خفة صيغة الماضي وسهولتها في الاستعمال⁵⁶.

والجدير بالذكر أن أفعال هذا الباب كلها جامدة ما عدا أوشك وكاد، وقد علل جمودها بهذه العلل، لكن أبا حيان اعترض عليها كلها إلا قول الرضي الذي تبناه دون الإشارة إلى صاحبه ورأى أنها تلفيقات لا تخلو من تكلف لشيء وضعي، والوضعيات لا تعلل، والصحيح عنده أن تحمل على (لعل) في إفادتها معنى الرجاء حيث قال: "ولو قيل إن (عسى) لما كانت مشاركة لـ "لعل" في الرجاء ألزمت عدم التصرف لكان قولاً"⁵⁷.

والرأي عندي أنها تعليلات اجتهادية فلسفية لا يترتب عليها أثر عملي، إذ إن الصيغة الفصيحة الأكثر استعمالا وجريانا في لغة العرب هي صيغة الماضي باتفاق العلماء، وإن كان بعض اللغويين قد نقلوا لبعض أفعال هذا الباب صيغة أخرى⁵⁸، تعد شاذة لا تصلح للقباس مثل قول بعض العرب "عسى الليل يعسى"⁵⁹ ولو حملت العلة على السماع لكان أولى لأنه مقدم على غيره.

المطلب الرابع - إعراب الاسم المجرور باللام بعد اسم لا النافية للجنس

من الاستعمالات اللغوية في لغة العرب التي استوقفت النحاة واختلفوا فيها أيضا من حيث الإعراب والحذف؛ استعمال الاسم المفرد النكرة المتلو باللام الزائدة المقمة بينه وبين الضمير أو الاسم الظاهر، نحو: لا أبا لك، ولا أبا لك، ولا غلامي لك ونحوها، ووجه اختلافهم في إضافة ما قبل اللام إلى ما بعده من عدمها، وممن أدلى بدلوه في هذه المسألة ابن يسعون فقد ذهب (على ما نقله عنه أبو حيان)⁶⁰ - مذهب من يقول: إن لك في قولهم: لا أبا لك، ولا أبا لك، ولا غلامي لك؛ في محل رفع خبر للا النافية للجنس، وليست اللام زائدة مقمة، وكاف الخطاب مضافا إلى ما قبل اللام، واستدل لمذهبه بأنه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه في لغة العرب إلا في ضرورة شعر، ومن الأمثلة التي استشهد بها على كلامه ما جاء في الكتاب "ولا أبا فاعلم لك"⁶¹، كما استدل أيضا بأن هذه التراكيب ليست مسموعة من العرب بل هي مقيسة عن كلامهم⁶².

لكن أبا حيان لم يُسَلِّمْ لابن يسعون بما نسب إليه فاعترض عليه؛ بحجة أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة الاعتراض مسموع من العرب، ومنه ما قاله أبو النقيش: "إن الشاة لتسمع صوت - علم الله - صاحبها، فتقبل إليه وتتغو"⁶³، ورد ما زعم أنه مقيس بأنه باطل لأن العرب تكلمت به. ومنه قول الشاعر:

وَظَاهِرُ الْكَاشِحِ الْأَقْصَى لِيَجْعَلَنِي ... رَدُّهُ لَهْ، لَا يَدِي لِلصَّغْرِ بِالْحَرْبِ⁶⁴

وقول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتُ مَوْلَى الْعَزَّ أَوْ فِي ظِلَالِهِ ... ظَلَمْتُ وَلَكِنْ لَا يَذِي لَكَ بِالظَلَمِ⁶⁵

وقول الشاعر:

لَا تُغْنِيَنَّ بِمَا أَسْبَابُهُ عَسْرَتُ ... فَلَا يَذِي لَامَرِي إِلَّا بِمَا قُفِرَ⁶⁶

وفي هذه المسألة قولان آخران ذكرهما أبو حيان واعترض عليهما؛ ولأن المقام لا يتسع لبسطهما ولا لبسط اعتراضات أبي حيان عليهما في هذا البحث، اقتصرنا على ذكر ما يحقق الفائدة المرجوة للقارئ فذكرتهما على النحو الآتي:

أولاً - رأي الجمهور: ذهب الجمهور إلى أن الاسم المنفي بلا النافية للجنس مضاف وليس مفرداً، واللام المتصلة بالاسم الذي بعدها هي لام مقحمة زائدة لتأكيد الإضافة، وما بعدها مضاف للاسم الذي قبلها، ونوع الإضافة لفظية، ولا اعتبار للفصل باللام هنا؛ لأن الكلام منفي والتخفيف محله؛ لكثرة الاستعمال، وخبر لا محذوف، وبهذا أولوا قول العرب: لا أبا لك، ولا مسلمي لك، وما جاء على نحوهما⁶⁷، واستدلوا بحمله على النداء الذي منه قول سعد بن مالك البكري⁶⁸:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ أَلْتِي ... وضعت أراهاطاً فاستترأحو

ورد هذا المذهب بحجة أن الإضافة إن كانت حقيقية فستكسب الاسم المضاف التعريف، وهذا يتعارض مع عمل (لا)؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، وإن كانت لفظية فقد جاءت مخالفة لنظائرها؛ إذ الإضافة اللفظية يكون المضاف فيها عاملاً في المضاف إليه عمل الفعل⁶⁹.

ثانياً - رأي بعض العلماء: ذهب هشام الضرير، وابن كيسان، وتبعهما ابن مالك إلى أن الاسم بعد لا النافية للجنس اسم مفرد، والجار والمجرور صفة له، والخبر محذوف، وحجتهم في ذلك أن اسم لا النافية للجنس لا يكون إلا نكرة، وفي هذه التراكيب جاء معرفة، ولا يجوز أن تكون الإضافة عندهم لفظية؛ لأن المضاف لم يشبه الفعل في العمل، وبهذا خالفت نظائرها الأسماء العاملة عمل الفعل، وبقوله: إن الصفة مكملة للموصوف، كما أن المضاف إليه مكمل للمضاف ورد بحجة أن الإضافة فيها لفظية، ومخالفة للنظير كثيرة في العربية، ومنها: (مثل) و(غير) و(نحو) فهذه الكلمات لا تتعرف بالإضافة، وحمل (أبا) في هذه التراكيب عليها أولى، وأبطلوا حجة حمل الصفة على المضاف إليه؛ بأن هذا القياس غير صحيح؛ لأن المضاف إليه بمنزلة النون والتتوين من المضاف، والصفة ليست كذلك⁷⁰.

وبعد النظر في هذه المسألة، ومعرفة آراء النحاة فيها، والاعتراضات التي اعتراض بها عليها يترجح عندي ما ذهب إليه ابن يسعون وذلك للأسباب الآتية:

- أن قصر الأسماء الخمسة، وإعرابها بحركة مقدرة على الألف في مواضع الإعراب المختلفة لغة من لغات العرب الفصيحة، وحملها عليها أولى من التأويل والتقدير.
- أن ما ذهب إليه ابن يسعون ليس فيه تقدير ولا تأويل، وهو أولى إذا لم تدع إليه حاجة، ولا حاجة تدعو إليه في هذه المسألة.

المطلب الخامس - إلا ومعناها في الاستثناء المنقطع:

في هذه المسألة اقتصر ابن يسعون في كتابه (المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح) على ما ذكره أبو علي الفارسي فيها، حيث قال عن المستثنى في البيتين الآتين: "استشهد بهما أبو علي على أن الاختيار في قوله: (إلا الأواري)، النصب وإن كان الكلام غير موجب؛ لأن الأواري ليس من جنس (أحد) فضعف فيه البذل لذلك"⁷¹، لكن أبا حيان في كتابه (التذييل والتكميل)⁷² نسب إليه أنه ذهب إلى أن إلا في الاستثناء المنقطع وما بعدها تكون كلاماً مستأنفاً، وتكون (إلا) بمعنى (لكن)، والاسم الذي بعدها منصوب بها، وخبرها محذوف وعليه خرج قول النابغة الذبياني⁷³:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانِ أَسْأَلُهَا ... عَيْتَ جَوَاباً وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يَأْ مَا أَبَيَّنَهَا ... وَالتَّوَيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

فـ (إلا) عند ابن يسعون على زعم أبي حيان بمعنى (لكن)، وأواري اسمها، وخبرها محذوف تقديره بالربع، وحمل جواز حذف خبر إلا، على جواز حذف خبر لكن، وعليه فإن الجملة عنده مستأنفة، ولعل الذي سوغ لابن يسعون القول بهذا الرأي - إن كان قال به - ما فهمه من كلام سيبويه في باب (ما لا يكون إلا على معنى ولكن)⁷⁴، ومن أمثلته على ذلك قوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) أي ولكن من رحم وقول العرب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، المعنى المراد ما زاد أصلاً لكن نقص وما نفع أصلاً لكن ضر.

وهذا الفهم نبه عليه أبو علي الفارسي بقوله: "ذكر سيبويه الاستثناء المنقطع وأن إلا فيه بمعنى لكن، وربما ظن ظان أنه أراد بهذا أن انتصاب الاسم بعد (إلا)، كانتصابه بعد (لكن)، وأن الخبر مضمّر، وهذا التأويل خطأ عليه، ولا يجوز أن يكون أراد⁷⁵

وتخريج ابن يسعون؛ اعتراض عليه أبو حيان حيث قال: "وهذا المذهب غير صحيح"⁷⁶؛ بحجة أن القياس يمنعه، إذ لو جاز ما ذهب إليه ابن يسعون لوجب تقدير خبر بعد غير في قول الشاعر⁷⁷

عَشِيَّةً مَا لِي حِيلَةٌ غَيْرَ أَنَّنِي ... بَلَقَطِ الْحَصَى وَالْحَطِّ فِي الثَّرْبِ، مَوْلَعٌ

وهذا لا يتأتى، لأن الخير ليس له ما يرفعه؛ فانتصاب الاسم بعد (إلا)، كانتصاب غير، وهي في الاستثناء المنقطع لا تفيد الاستثناء الحقيقية، كما في قولك: ما في الدار قوم إلا توبا، فالتوب لم يستثنى من القوم، إذ لا يقال استثنيت التوب منهم؛ ولهذا أجزيت (إلا) مجرى (لكن) في المعنى دون اللفظ، ونصب المفرد بعدها على الاستثناء، إذ لا سبيل لنصبه إلا عليه، ويترتب على ما نسب لابن يسعون أن (إلا) وما بعدها جملة مستأنفة وليس مفردا، خلافا لسببويه وجمهور العلماء.

والراجح ما ذهب إليه سببويه وتبعه فيه أبو حيان وجمهور النحاة؛ لأن به يكتمل معنى أسلوب الاستثناء دون الحاجة إلى الخبر؛ ولأن (إلا) تستدعي كلاما مركبا بعدها خلافا للكن.

المطلب السادس - اشتقاق كائن:

كائن أو كاء لغة من لغات كآئين، وهي تليها في الشهرة، وقد قرأ بها ابن كثير⁷⁸ واختلف العلماء في الوقف عليها، أهى بالنون أم بحذفها؟ فوقف المبرد عليها بالنون؛ لأنها عوض عن الياء عنده وتبعه ابن كيسان؛ لأنها مركبة، وجماعة بحذفها؛ لأنها في الأصل تنوين كتنوين أي⁷⁹، كما اختلفوا في اشتقاقها فذهب يونس إلى أن كائن اسم فاعل من كان وهذا يقتضي ثبوت النون عند الوقف لفظا وخطا⁸⁰، ورد بأنها لو كانت كذلك لأعربت إذ لا يوجد مانع من الإعراب، ورد بالاشتقاق أيضا إذ كائن بمعنى واقع وحادث فكيف تتفق في الاشتقاق مع ما كانت بمعنى كم⁸¹، وذهب ابن يسعون إلى أنها مشتقة من كاء الذي مصدره كئيا وكياة، وعلى هذا يكون الوقف عليها بحذف النون⁸²، لكن أبا حيان اعترض عليه ووصف ما ذهب إليه بالفساد؛ بحجة أنه يقتضي جواز إضافتها إلى تمييزها؛ حملا على التي في معناها، وهي (كم)، والعرب لم يفعلوا ذلك⁸³.

وهذا الخلاف الحاصل في اشتقاق هذه الكلمات والوقوف عليها، وحملها على (لن) و(حيث) في كونها بسيطة وليست مركبة، خلاف لفظي صوري ليس له أثر علمي، ولا يغير معنى أو حكما إعرابيا، وهو ما نبه عليه أبو حيان بقوله: "وذكرنا اختلاف الناس فيها، وهي جميعها تسويد للورق، وإكثار في الكلام، ولا طائل تحته، فالأولى ادعاء البساطة في هذه الكلمة؛ إذ هي الأصل، ويكون التغيير فيها كالتغيير الذي جاء في (لئن)، وفي (رُب)، وفي (حيث)، وما أشبهها"⁸⁴.

المبحث الثاني - آراؤه التي سكت عنها أبو حيان:

المطلب الأول - حكم حذف خبر ليت في قولهم (ليت شعري):

العرب حذف خبر (ليت) في قولهم: ليت شعري ... إذا جاء بعدها استفهام، سواء أكان متصلا به نحو: ليت شعري أزيد قائم أم عمرو؟، أم منفصلا عنه بفواصل نحو قول الشاعر⁸⁵:

يَا لَيْتَ شَعْرِي عَنْ نَفْسِي أَزَاهِقَهُ ... مَنِّي وَلَمْ أَقْضَ مَا فِيهَا مِنَ الْحَاجِ

وعزي الحذف في هذا التركيب إلى كثرة الاستعمال؛ إذ أصل ليت شعري، ليتني أشعر، فحذفت ياء المتكلم وجيء بمصدر الفعل شعر (شعرة) ك (دريت درية) ثم أضيف إلى ياء المتكلم فصار (شعرتي) ثم حذفت التاء؛ تخفيفا كما حذفوها في المثل العربي عند حديثهم عن الرجل إذا افتض الجارية، فقالوا: هو أبو عذرها، والأصل أبو عذرتها⁸⁶.

وقد اختلف النحاة في تقدير خبر ليت وإعراب جملة الاستفهام على ثلاثة أقوال:

القول الأول - أن خبر ليت محذوف تقديره (ثابت) أو (واقع) ونحوه، وهو مذهب أبو علي الفارسي⁸⁷ وتبعه ابن يسعون إذ المعنى عنده في البيت السابق "ليت شعري عن نفسي أزاهقه هي قبل قضاء الوطر، أم لا تزهق إلا بعد نيل الظفر؟ ثابت وواقع ونحو هذا"⁸⁸، وبهذا منعت جملة الاستفهام أن تكون في محل رفع خبر؛ لأنها لا تشتمل على رابط يربطها باسم ليت (شعري)؛ ولأن المعنى لا يكتمل بجملة الاستفهام⁸⁹، وزاد ابن يسعون سببا ثالثا؛ لأن المصدر علق عن العمل لفظا بالاستفهام⁹⁰، ورد بأن الجملة هنا بمعنى المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط يربطها به.

وهذا الذي تبع فيه ابن يسعون أبا علي الفارسي أشار نقله عنه أبو حيان في كتابه (التذييل والتكميل) وسكت عنه حيث قال: "قال ابن يسعون: (و(شعري) على هذا ملغي إذ هو أضعف حكما في مراعاة عمله من الفعل الذي يلغى"⁹¹، وسبب سكوته عنه موافقته له فيما ذهب إليه، معللا رده للرأي القائل بأن جملة الاستفهام في محل رفع خبر لليت، بأن الجمل الطلبية لا تصلح أن تكون أخبارا لإن وأخواتها⁹².

القول الثاني - أنها في محل رفع خبر ليت وهو قول سببويه⁹³، وحقته أن حرف الاستفهام لا يستغنى إلا بالكلام الذي بعده، ورد هذا القول بحجة أن جملة الطلب لا تأتي خبرا للحروف الناسخة⁹⁴.

القول الثالث - أنها في محل نصب بشعري سدت مسد خبر ليت، وهذا القول لابن يعيش⁹⁵، وبه أخذ ابن مالك⁹⁶، وأجاز السيرافي نصبها على نزع الخافض؛ لأن الفعل شعر يتعدى بالياء⁹⁷، ولعل حجتهم في ذلك أن جملة الاستفهام يكتمل بها معنى جملة ليت، ورد الرضي⁹⁸ هذا القول بحجة أن محل الخبر بعد معمولي شعري، فكيف يسد معمولي المصدر مسد الخبر؟

والراجح عندي في هذه المسألة رأي ابن يعيش ومن وافقه وذلك لسببين:

الأول - أن سد شيء مسد شيء آخر كثير في العربية، ففي قولك: أقائم زيد، سد الفاعل زيد مسد الخبر، وفي قولك: ضربني الولد مسينا، سد الحال مسينا مسد خبر المبتدأ.

الثاني - أن عدم التقدير إن لم تدع إليه حاجة، أولى من التقدير، ولا حاجة إليه في قولك: ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ فالمعنى تام.

المطلب الثاني - المحذوف من (لا سيما) مخففة الياء:

إذا خففت ياء لا سيما فالعلماء مختلفون في الذي حذف منها أهى عين الكلمة أم لامها؟ وذلك لأن سيّ عينها واو، ولا منها ياء، إذ أصلها سيوي، فقلبت الواو ياء لسكونها قبل ياء، أو لسكونها بعد كسر، ثم أدغمت في الياء التي هي لام الكلمة، والمحذوف منها عند أبي حيان عينها؛ مراعاة للظاهر، وإن كان حذفها أقل من اللام⁹⁹، وعند ابن جني لامها؛ لضعفها بوقوعها طرفاً في الكلمة¹⁰⁰، والظاهر أن ابن يسعون موافق لابن جني في أن المحذوف لامها؛ لتعليله بأنه أولى من حذف العين، وأكثر في كلام العرب، وهذا ما نسبته إليه أبو حيان ثم سكت عنه، وهذا يعني أن أبا حيان لا يعترض على من قال بهذا الرأي أو علل له، وإذا ما نظرنا إلى هذين القولين وجدنا أن الخلاف بينهما خلاف لفظي لا يترتب عليه فائدة علمية؛ لأن الغرض منهما واحد وهو التخفيف.

المطلب الثالث - مراعاة المحل في الإعراب:

في قول رؤبة¹⁰¹:

قد كنت دأيتُ بها حسناً ... مخافة الإفلاس والليانا

وجه ابن يسعون نصب الليانا على وجهين¹⁰²:

الأول - النصب على النيابة حيث ناب المضاف إليه مناب المضاف المحذوف؛ والتقدير ومخافة الليانا، ثم حذف المضاف وحل المضاف إليه محله، وبهذه النيابة لم يعطف الليانا على محل الإفلاس.

الثاني - النصب على المعية فالواو عنده تحتل أن تكون بمعنى مع، والليانا مفعول معه، وهذا التوجيه نسبته أبو حيان لابن يسعون في التذليل والتكميل، وسكت عنه.

ومسألة الإتيان على المحل ما لم يكن المعمول المضاف إليه المصدر ضميراً في سعة الكلام اختلف العلماء في جوازها على ثلاثة أقوال¹⁰³:

الأول - المنع مطلقاً وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وما جاء منه في كلام العرب فهو على التأويل كما مر بنا آنفاً.

الثاني - الجواز مطلقاً وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وذلك كما في قول الشاعر: مخافة الإفلاس والليانا. فالليانا معطوفة بالنصب على محل الإفلاس.

الثالث - التفصيل وهو مذهب أبي عمر الجرمي الذي أجاز في العطف والبدل؛ لأن العامل في المتبوع غير العامل في التابع، ومنعه في النعت والتوكيد؛ لأن العامل في الموصوف والصفة، وفي المؤكد والتأكيد واحد.

والراجح في هذه المسألة مذهب الكوفيين؛ لكثرة شواهد في كلام العرب؛ والحمل على الظاهر أولى من التأويل.

المطلب الرابع - نوع (ما) المتصلة بـ (رب):

أجاز ابن يسعون¹⁰⁴ في (ما) المتصلة بـ (رب) أن تكون نكرة موصوفة ففي قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (ما) اسم نكرة تقع على كل شيء؛ لدلالاتها على العموم موصوفة بالفعل المضارع بعدها، إذ التقدير رب وود يوده الذين كفروا، ومعنى هذا أنها اسم عنده، وأبو حيان ذكر رأي ابن يسعون هذا وسكت عنه، إلا أنه أعقبه باعتراض ابن هشام الخضراوي عليه حيث قال: "وقال ابن هشام: وهذا باطل؛ لأن (لو) تحتاج على هذا التقدير إلى جواب، ولا يكون إذن من جنس ما قبلها، ولا يصح هنا، وإنما هي بمنزلة أن معمولاً لما قبلها"¹⁰⁵ فابن هشام يرى أن (ما) حرف مصدري تسبك مع الفعل بعدها، وعليه قرب حرف عامل وليست مكفوفة، إذ التقدير عنده رب وداد الذين كفروا.

وبناء على هذا فإن ابن يسعون وابن هشام الخضراوي اختلفا في كونها اسماً، وهو ما يفهم من كلام ابن يسعون، أو حرفاً وهو ما يفهم من كلام ابن هشام الخضري، واتفقا على أن (ما) المتصلة بـ (رب) في هذه الآية الكريمة غير كافة وإن دخلت على الفعل؛ لدلالاتها على المصدر صراحة أو تأويلاً، ومن الإشكاليات النحوية التي في هذه الآية الكريمة أن رب المكفوفة بـ (ما) لا تدخل في الغالب إلا على الماضي من الأفعال عند أكثر النحويين¹⁰⁶ وفي هذه الآية دخلت على المضارع، ووجه هذا الإشكال بأنه لما كان المضارع متحقق الوقوع كالماضي لأنه من الله عومل معاملته وبتقدير كان بعد (ما) عند الكوفيين أي ربما كان يود¹⁰⁷.

الخاتمة:

الحمد لله الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون إضافة ولو بسيطة إلى الدرس النحوي والصرفي، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد فهذه أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

أولاً - النتائج:

1 - أن ابن يسعون يعد من أوائل من شرح شواهد كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، وأن من جاء بعده من العلماء وشرح هذه الشواهد عوّل على شرحه.

- 2 - أن ما نقله أبو حيان من آراء ابن يسعون يعد قليلا إذا ما قورن بغيره من العلماء، إذ لم تتجاوز نقولاته النحوية عشرة تُقُول، وهذا يرجع إلى ندرة مصنفات ابن يسعون، فالترجمون له لم يذكروا إلا مصنف واحد اسماء (المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح).
 - 3 - أن أبا حيان لم يتعصب لابن يسعون، كما أنه لم ينتقد آراءه بشيء من الشدة كما هي عادته مع كثير من العلماء،
 - 4 - أن آراء ابن يسعون التي جاءت في (التذييل والتكميل) قلد فيها صاحبها أبا علي الفارسي ولم ينفرد بها.
 - 5 - أن ابن يسعون في كتابه المصباح لم يقل: إن (إلا) في الاستثناء المنقطع تكون بمعنى (لكن) وهذا بخلاف ما نسبته إليه أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل.
 - 6 - ترجح عندي من هذه الآراء رأيان لابن يسعون، ورأيان لأبي حيان، ورأي للكوفيين.
- ثانياً التوصيات: من خلال هذه الدراسة أوصي الباحث بدراسة كتب التراث؛ للكشف عن علماء أفذاذ طوي ذكرهم فيها، فنتسبهم من ينتسبون إلى العلم اليوم وقبله بسنين، وإظهار آرائهم ومصنفاتهم لكي ترى النور، ويعرف أبنائنا مجد أمتنا العلمي التليد
الهوامش:

- 1 - التكملة لكتاب الصلة: 207/4، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار: 50/1، وهذا طبع الطبعة الأولى سنة 2012م ومؤلفه من أقرب المترجمين لابن يسعون زمانا ومكانا؛ إذ توفي 569هـ، وإن لم يكن الكتاب من كتب التراجم، وهذا يحض ما قاله عبد الله الحسيني هلال، مؤلف كتاب (ابن يسعون النحوي وآراؤه) مع دراسة كتابه (المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح) الذي لم أتمكن من الحصول عليه، ومحقق كتاب المصباح لما أعتَم من شواهد الإيضاح، محمد بن محمود الدعجاني الذي قال: "وأما قول الدكتور هلال: " بأن ابن الأبار هو أقدم من ترجم لابن يسعون" فقول عار عن الصحة؛ إذ سبقه الضبي المتوفى سنة 599هـ في كتابه بغية الملتمس"
- 2 - معجم المؤلفين: 142/12
- 3 - ينظر البحث المعنون باعتراضات ابن عصفور في كتابه المفتاح في شرح أبيات الإيضاح على ابن يسعون - جمعا ودراسة - مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالبحر، العدد 38، 2020م
- 4 - ينظر صلة الصلة: 424/3، ومقدمة كتاب المصباح.
- 5 - ينظر الذخيرة في مجلس أهل الجزيرة، 945/2
- 6 - ينظر الصلة في تاريخ أئمة الأندلس: 534
- 7 - ينظر بغية الملتمس: 265، 266
- 8 - ينظر المصدر السابق: 257
- 9 - ينظر التكملة لكتاب الصلة: 168/4، وصلة الصلة: 395/3
- 10 - ينظر بغية الملتمس: 394، 395
- 11 - ينظر معجم أصحاب القاضي أبي علي الصفدي: 305
- 12 - ينظر سير أعلام النبلاء: 376/19
- 13 - ينظر بغية الملتمس: 337
- 14 - ينظر الصلة في تاريخ أهل الأندلس: 587
- 15 - ينظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: 417/1، 418
- 16 - ينظر: المصدر السابق 5/3
- 17 - ينظر التكملة لكتاب الصلة: 34/3
- 18 - ينظر المصدر السابق: 37/2
- 19 - ينظر المصدر نفسه: 59/3
- 20 - ينظر التكملة لكتاب الصلة: 119/3
- 21 - ينظر الوافي بالوفيات: 311/17
- 22 - ينظر الذيل والتكملة: 495/4
- 23 - ينظر التكملة لكتاب الصلة: 106/2، 107
- 24 - ينظر الذيل والتكملة: 503/3
- 25 - ينظر معجم المؤلفين: 342/13
- 26 - المصباح لما أعتَم من الإيضاح: 206/1
- 27 - المصباح لما أعتَم من الإيضاح: 206/1

- 28 - ينظر 33/2
- 29 - المصباح لما أعتم من الإيضاح: 206/1
- 30 - ينظر بغية الوعاة: 363/2
- 31 - ينظر صلة الصلة: 424/3
- 32 - ينظر الأعلام: 257/8
- 33 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: 133/37
- 34 - انظر التذييل والتكميل 84/2
- 35 - انظر الكتاب: 622/3
- 36 - 621/3
- 37 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ص 19
- 38 - البيت لسويد بن كراع وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 105/3، وشرح التسهيل لابن مالك: 111/1
- 39 - ديوانه: 14
- 40 - التذييل والتكميل: 90/2
- 41 - ينظر المصدر السابق: 89/2
- 42 - ديوان امرئ القيس: 63
- 43 - ينظر المصدر نفسه: 90/2
- 44 - ينظر المصدر نفسه: 91/2
- 45 - ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 227/4
- 46 - ينظر التذييل والتكميل: 196/3
- 47 - ينظر المصدر السابق: 196/3
- 48 - ينظر 976/2
- 49 - صحيح البخاري باب حديث الإفك
- 50 - البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات: 96، وقائله مجهول في شرح المفصل لابن يعيش: 366/2
- 51 - كتاب العين: 142/8
- 52 - الانتصار لسيبويه: 204
- 53 - ينظر التذييل والتكميل: 332/4
- 54 - ينظر تعليق الفرائد: 287/3
- 55 - ينظر همع الهوامع: 471/1
- 56 - ينظر التذييل والتكميل: 333/4
- 57 - ينظر المصدر السابق: 334/4
- 58 - ينظر همع الهوامع: 471/1
- 59 - ينظر المصدر السابق: 334/4
- 60 - ينظر: المصدر السابق 255/5
- 61 - 280/2
- 62 - ينظر التذييل والتكميل: 255/5
- 63 - المصدر السابق: 258/5، 259. والمشهور في هذه الرواية الفصل بالقسم
- 64 - هذا البيت نسبه أبو حيان للكميت في كتابه التذييل والتكميل: 259/5، وليس في ديوانه، كما أني لم أجد من النحاة من استشهد به غيره فيما بحثت من كتب بواسطة الشبكة العنكبوتية.
- 65 - البيت في ديوانه: 578
- 66 - البيت مجهول قائله، وهو من شواهده شرح التسهيل لابن مالك: 60/2، والتذييل والتكميل: 254/5، وهمع الهوامع: 524/1
- 67 - ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني: 357، 358، 359
- 68 - وهو من شواهد كتاب اللامات للزجاجي: 108، والخصائص: 108/3، وشرح المفصل لابن يعيش: 347/1.
- 69 - ينظر شرح التسهيل لابن مالك: 61/2
- 70 - ينظر التذييل والتكميل: 54/5
- 71 - 264/1

- 72 - ينظر التذييل والتكميل: 170/8، 171، * تخريج ابن يسعون لهذا البيت في كتابه المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ليس فيه ما نسبته إليه أبو حيان، بل ذكر أن أبا علي الفارسي اختار نصب أوارى على الاستثناء وضعف إعرابها بدلا؛ لأن الاستثناء منقطع، ينظر 464/1، 465.
- 73 - ديوانه ص: 30
- 74 - ينظر الكتاب: 325/2، 326
- 75 - المسائل البغداديات: 491
- 76 - ينظر التذييل والتكميل: 171/8
- 77 - البيت لذي الرمة في ديوانه: 159
- 78 - ينظر النشر في القراءات العشر: 242/2
- 79 - ينظر ارتشاف الضرب: 793/2
- 80 - ينظر المصدر السابق: 793/2
- 81 - ينظر المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 481/1
- 82 - ينظر المصدر السابق: 481/1
- 83 - ينظر التذييل والتكميل: 57/10
- 84 - ينظر المصدر السابق: 58/10
- 85 - البيت للفريضة بنت همام وهو من شواهد المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 1285/2، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: 227
- 86 - ينظر المفتاح في شرح كتاب الإيضاح: 454
- 87 - ينظر المسألة 88، 720/1
- 88 - المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 1287
- 89 - ينظر التذييل والتكميل: 57، 58/5
- 90 - ينظر المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 1287
- 91 - التذييل والتكميل: 57/5
- 92 - ينظر المصدر السابق: 57/5
- 93 - ينظر الكتاب: 238/1، وشرح التسهيل لابن مالك:
- 94 - ينظر المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 1287
- 95 - ينظر تعليق الفرائد: 27/4
- 96 - ينظر شرح التسهيل: 16/2
- 97 - ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 135/2
- 98 - ينظر شرح الرضي على الكافية: 378/4
- 99 - ينظر التذييل والتكميل: 371، 370/8
- 100 - ينظر المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 290/2
- 101 - ديوانه: 187
- 102 - ينظر المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 330/1
- 103 - ينظر همع الهوامع: 243/3
- 104 - ينظر المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: 528/1
- 105 - ينظر التذييل والتكميل: 275/11
- 106 - ينظر المصدر السابق: 276/11
- 107 - ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3037/6

قائمة المصادر والمراجع:

- أولا - القرآن الكريم
- ثانيا - الكتب المطبوعة:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى، 1998م.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، 2002م.

- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، 1996م
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس لأبي جعفر الضبي، دار الكاتب العربي القاهرة 1967م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لابن قايماز الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1993م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم - دمشق الطبعة الأولى، 1997م - 2002م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، الطبعة الثانية - دار الكتاب العربي، 1967م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: للدمايني، الطبعة الأولى، 1983م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام القاهرة - الطبعة الأولى، 2006م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر للبخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - الطبعة الثانية، 1972م.
- ديوان ذي الرمة، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1995م
- ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة - الكويت .
- ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، 1987م
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية 2004م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر ودار بيروت - لبنان، 1963م
- الذخيرة في مجلس أهل الجزيرة لابن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس - الطبعة الأولى، 1987م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله المراكشي، تحقيق: إحسان عباس وآخرين، دار الغرب الإسلامي - تونس - الطبعة الأولى - 2012م.
- سير أعلام النبلاء لابن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية، 1985م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، الطبعة الأولى، 1990م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى، 2001م
- الصلة لابن بشكوال، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - الطبعة الأولى، 2008م.
- صلة الصلة لأبي جعفر الغرناطي، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - الطبعة الأولى، 2008م.

- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال، تحقيق: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي الطبعة الثانية، 1955م
- العين لابن أحمد الخليل الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.
- الكتاب لسبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثالثة، 1988م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.
- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله الشيكاي، مطبعة العاني بغداد.
- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، 2008م.
- معجم أصحاب القاضي أبي علي الصفي لابن الأبار، مكتبة الثقافة الدينية - مصر - الطبعة الأولى، 2000م.
- معجم المؤلفين لكحالة، مكتبة المثنى - بيروت .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوقيفية - مصر.
- الوافي بالوفيات للصفي، تحقيق: أحمد الأرناؤط وصبحي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 2000م.
- ثانيا - الأطاريح والرسائل الجامعية:
 - شرح كتاب سبويه للرماني، إعداد الطالب: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1998م.
 - المفتاح في شرح شواهد الإيضاح لابن عصفور، إعداد الطالب: رفيع بن غازي بن نافع السلمي، إشراف: محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، 1429هـ.
- ثالثا - المجالات والدوريات:
 - بحث بعنوان: اعتراضات ابن عصفور النحوية في كتابه (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح) على ابن يسعون - جمعا ودراسة، إعداد: مساعد بن محمد بن عبد الله الغفيلي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد الثامن الثلاثون، يونيو 2020م.